

## مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعَدّ بواسطة ستاندر د أند بورز غلوبال

النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر  
ينخفض بدرجة طفيفة في فبراير بالتزامن مع تحسُّن توقعات النشاط التجاري

مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندر د أند بورز غلوبال  
المؤشر، معدل موسميًا، أكثر من 50 نقطة = تحسن على أساس شهري



جمعت البيانات خلال الفترة من 10 إلى 20 فبراير 2026.  
المصدر: مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندر د أند بورز غلوبال © 2026 ستاندر د أند بورز غلوبال.

فبراير 2026

النشاط التجاري ينخفض للشهر الثالث على التوالي

توقعات النشاط التجاري تُسجل أعلى مستوى في ستة أشهر

أعداد الموظفين تستمر بالارتفاع بمعدل ملحوظ

أشارت أحدث بيانات مؤشر مديري المشتريات المُعدّ بواسطة ستاندر د أند بورز غلوبال (S&P Global) إلى تسجيل شركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر انخفاضًا أبطأ في النشاط التجاري في فبراير 2026 وتحسُّن توقعات النشاط التجاري خلال العام المقبل. وارتفعت أنشطة التوظيف والأعمال غير المنجزة بمعدل أعلى من المعدلات المُسجَّلة في يناير 2026.

يتمّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على أسئلة الاستطلاع، الواردة من لجنة تضمّ حوالي 450 شركة من شركات القطاع الخاص غير النفطي. ومؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر المُعدّ بواسطة ستاندر د أند بورز غلوبال هو مؤشر مركب مكون من رقم واحد يشير إلى أداء شركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر. ويُحتسب مؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر على أساس مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات من 50.4 نقطة في يناير إلى 50.6 نقطة في فبراير، مشيرًا إلى تحسُّن إجمالي في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي. وسجّلت شركات القطاع الخاص غير النفطي تحسُّنًا في نشاطها التجاري في كل شهر منذ يناير 2024، باستثناء ديسمبر 2025. وظلّت القراءة الأخيرة أدنى من المتوسط على المدى الطويل البالغ 52.1 نقطة منذ بدء الدراسة في 2017.

ورغم ذلك، يُعزى تحسُّن إجمالي النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي بشكل رئيسي إلى تكثيف أنشطة التوظيف. وتجاوزت المساهمة الإيجابية من مكون التوظيف الانخفاضات في مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة ومخزون المشتريات بالإضافة إلى تقصير مواعيد تسليم الموردين.

وأشارت بيانات شهر فبراير 2026 إلى انخفاض الطلبات الجديدة للمرة الثامنة في تسعة أشهر. وأدى ذلك إلى تسجيل ثالث انخفاض على التوالي في مستوى الإنتاج في شركات القطاع الخاص غير النفطي، ولكنّ معدل الانخفاض تراجع مقارنة بشهر يناير 2026 وكان طفيفًا بوجه عام.

ورغم انخفاض مستوى الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل إضافي في فبراير، غير أن توقعات النشاط التجاري للإثنين عشر شهرًا المقبلة ارتفعت إلى أعلى مستوى في ستة أشهر. وربطت الشركات المشاركة في الدراسة التوقعات الإيجابية بارتفاع مستوى الطلب في السوق وخطط توسيع الأعمال الجديدة والمشروعات الجديدة وتحسُّن القدرة الإنتاجية.

واستثمرت الشركات القطرية في تعيين موظفين جدد في ضوء تحسُّن ثقته بنمو النشاط التجاري خلال الإثني عشر شهرًا المقبلة. وظلّ معدل استحداث الوظائف قويا في فبراير 2026 وارتفع من أدنى مستوى له في تسعة أشهر في يناير 2026. ويُعزى ارتفاع عدد الموظفين إلى نمو القدرة الإنتاجية ودعم المبيعات.

ورغم انخفاض الطلبات الجديدة، غير أن مستوى الأعمال غير المنجزة لدى شركات القطاع الخاص غير النفطي ارتفع للشهر الخامس عشر على التوالي في فبراير 2026. بالإضافة إلى ذلك، كان النمو الأخير الأعلى في أربعة أشهر.

### تعليق

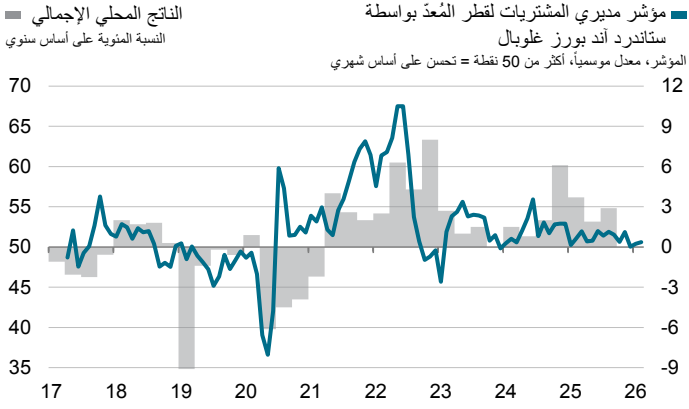
وتعليقاً على نتائج الدراسة الأخيرة، قال تريفور بالشين، مدير الدراسات الاقتصادية في ستاندر د أند بورز غلوبال ماركت أنتليجنس:

"ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر بواقع 50.6 نقطة في فبراير، ولكنّ ارتفاع مكون التوظيف استمرّ في تحسين الصورة العامة. وانخفضت مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة والمخزون من المشتريات مع تقصير مواعيد تسليم الموردين (التي أثرت سلباً على قراءة مؤشر مديري المشتريات الرئيسي).

وانخفض النشاط التجاري للشهر الثالث على التوالي، ولكنّ معدل الانكماش تراجع وكان الأدنى خلال هذه الفترة.

وباستثناء مؤشري الإنتاج والطلبات الجديدة، كانت مؤشرات الدراسة الأخرى أكثر إيجابية. وارتفعت الأعمال غير المنجزة بأعلى معدل في أربعة أشهر، وكانت توقعات النشاط التجاري الأعلى في ستة أشهر.

وظل معدل تضخم الرواتب قويا في فبراير، وكانت هناك بوادر لارتفاع الضغوط التضخمية على التكاليف غير المتعلقة بالموظفين. وارتفع معدل تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى في 14 شهراً وكان أعلى من مستوى الاتجاه على المدى الطويل. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار السلع والخدمات للمرة الثانية في تسعة عشر شهراً".



ورفعت الشركات القطرية الرواتب بمعدل ملحوظ في فبراير 2026 وكان معدل تضخم الرواتب الأعلى في سبعة أشهر. وتصاعدت الضغوط التضخمية على التكاليف غير المتعلقة بالموظفين وارتفع إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى منذ ديسمبر 2024. واستجابة لذلك، ارتفعت أسعار السلع والخدمات للمرة الأولى في خمسة أشهر.

وانخفض الطلب على مستلزمات الإنتاج وانخفضت الأنشطة الشرائية بواسطة الشركات القطرية بأعلى معدل منذ شهر ديسمبر 2022. وأدى ذلك إلى ثاني انكماش في المخزون من المشتريات في الثلاثة أشهر الأخيرة.

واستمرت سلاسل التوريد بالتحسن في فبراير 2026 مع انخفاض معتدل في مواعيد تسليم مستلزمات الإنتاج. وعزت الشركات المشاركة في المسح ذلك إلى تحسن الخدمات اللوجستية، والشروط الأفضل وتحسين العلاقات مع الموردين، والمنافسة بين الموردين، وتوريد كميات كافية من المواد الخام.

## معلومات الاتصال

تريفور بالشين

مدير الدراسات الاقتصادية

ستاندرد آند بورز غلوبال ماركيت إنتليجنس

رقم الهاتف: +44-1491-461-065

trevor.balchin@spglobal.com

كريتي كورانا

الاتصالات المؤسسية

ستاندرد آند بورز غلوبال ماركيت إنتليجنس

رقم الهاتف: +91-971-101-7186

kritikhurana@spglobal.com

press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندرد آند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: [press.mi@spglobal.com](mailto:press.mi@spglobal.com). لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

## المنهجية

يتم إعداد مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندرد آند بورز غلوبال من الرود على الاستطلاع المرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 450 شركة من شركات القطاع الخاص غير النفطية. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التصنيعي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أبريل 2017.

يتم جمع الرود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الرود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم النقاء، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI وPMI هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص ب المحدودة وأول شركائها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفر المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيتته أو تفرده، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.